محاضرات السنة الأولى ماستر محاسبة و مالية المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة

IFRS11 الترتيبات المشتركة دعزي

المصطلحات الأساسية بالمعيار:

الترتيبات المشتركة:هو ترتيب لطرفين أو أكثر لديهم سيطرة مشتركة.

السيطرة المشتركة: هي المشاركة في السيطرة على ترتيب متفق عليه ، تعاقديا وتكون على القرارات المتعلقة بالأنشطة (مالية وتشغيلية واستراتيجية)

أنواع الترتيبات المشتركة:

1- **العملية المشتركة (ترتيبات تشغيلية مشتركة):** ترتيب مشترك يكون للأطراف التي لديها سيطرة مشتركة حقوق والتزامات، مثل: دخول 3 شركات مقاولات و أشغال في اتفاقية مع أحد البلديات لإنشاء جسر كبير.

2- **المشروع المشترك:** ترتيب مشترك تمتلك بموجبه الأطراف التي لديها سيطرة مشتركة حقوقا في صافي أصول الترتيب. أي أن هناك شخصية اعتبارية للمشروع المشترك مسيطر عليه أكثر من طرف.

تطبيقات المعيار:

المعالجة المحاسبية في القوائم المالية للأطراف في الترتيب المشترك:

1-بالنسبة للعمليات المشتركة: يجب على المشارك بحصص فيها الاعتراف بـ:

-أصوله + حصته في أي أصل محتفظ فيه بصورة مشتركة.

-التزاماته + حصته في أي التزامات متكبده بصورة مشتركة.

-ايراداته من بيع حصته من مخرجات العملية المشتركة.

-حصته في الايرادات من بيع مخرجات العملية المشتركة.

-نفقاته + حصته في أي نفقات متكبده بصورة مشتركة.

2- بالنسبة للمشاريع المشتركة:

- **التي تملك سيطرة:** الاعتراف بحصصه في المشروع المشترك على انها استثمار ينبغي محاسبته باستخدام طريقة حقوق الملكية حسب المعيار 28الاستثمارات في المنشآت الزميلة والمشاريع المشتركة
- **التي لا تملك السيطرة:** تقوم بالمحاسبة عن مصالحها في هذه الحالة حسب متطلبات المعيار 9 الأدوات المالية. الا ذا كانت تمتلك تأثيرا هاما فتتم المحاسبة وفقا للمعيار 28.

المعالجة المحاسبية للعمليات التشغيلية المشتركة بالقوائم المالية المنفصلة:

تقوم المنشأة المشاركة في عمليات تشغيلية مشتركة او مشروع خاضع للسيطرة بالمحاسبة عن حصصه بتلك الاستثمارات في القوائم المالية المنفصلة كما يلي:

1-الاستثمارات في الترتيبات التشغيلية المشتركة يتم المحاسبة عنها في القوائم المالية للأطراف في الترتيب المشترك.

2- اما الاستثمارات في المشاريع المشتركة فيتم المحاسبة عنها بالقوائم المنفصلة للمشارك بموجبIAS27أو بإحدى الطريقتين التاليتين: التكلفة أو بموجب IFRS9

3- إذا كان الطرف المشارك له حصة في المشروع دون سيطرة اي لا يشارك بالقرارات فيتم المحاسبة عن حصته بالقوائم المالية المنفصلة كما يلي:

-الاستثمارات في الترتيبات المشتركة يتم المحاسبة عنها في القوائم المالية للأطراف في الترتيب المشترك.

-إذا كان لديه استثمار في منشأة مشتركة(استثمار في منشأة مسيطر عليها من عدة أطراف مشاركة أخرى) فيتم المحاسبة عليها بموجب IFRS9 مالم يكن هناك تأثير هام للمنشأة على المشروع المشترك عندها تطبق التكلفة أو IFRS9.

الإفصاح:تفصح المنشأة عن المعلومات التي تمكن مستخدمي بياناتها المالية من تقييم:

1- طبيعة ومدى التأثيرات المالية لحصصها في الرتيبات المشتركة والشركات الزميلة وتأثيرات علاقتها التعاقدية مع المستثمرين الذين يملكون سيطرة مشتركة أو تأثير جوهري على الترتيبات المشتركة والشركات الزميلة.

2- طبيعة المخاطر المصاحبة لحصصها في المشاريع المشتركة والشركات الزميلة والتغييرات فيها.

تمرين تطبيقي:

ما هو نوع الترتيب المشترك في كل حالة من الحالات الآتية:

1-قامت ثلاث شركات بتأسيس ترتيب كالآتي: الشركةA لديها 52 % من حقوق التصويت في الترتيب ، والشركة B لديها 28 %، والشركة Cلديها 20% . ويحدد الترتيب التعاقدي بين الشركات أن 75 %، على الأقل، من حقوق التصويت تكون مطلوبة لاتخاذ القرارات بشأن الأنشطة ذات الصلة بالترتيب.

2- قامت ثلاث شركات بتأسيس ترتيب كالآتي: الشركة A لديها 52 % من حقوق التصويت في الترتيب، والشركة B لديها 28 %، والشركةC لديها 20%ويحدد الترتيب التعاقدي بين الشركات أن 70 %، على الأقل، من حقوق التصويت تكون مطلوبة لاتخاذ القرارات بشأن الأنشطة ذات الصلة بالترتيب.

3-قامت أربع شركات بتأسيس ترتيب، تحصل بموجبه كل شركة على 25% من حقوق التصويت في الترتيب، ويحدد الترتيب التعاقدي بين الشركات أن 75 %، على الأقل، من حقوق التصويت تكون مطلوبة لاتخاذ القرارات بشأن الأنشطة ذات الصلة بالترتيب.

4- قامت ثلاث شركات بتأسيس ترتيب كالآتي: الشركةA لديها 60 % من حقوق التصويت في الترتيب، والشركةB لديها 30 %، والشركةC لديها10% يتطلب اتخاذ القرارات بشأن الأنشطة ذات الصلة بالترتيب 51% على الأقل، من حقوق التصويت غير أن A و B وقعتا اتفاقا يتطلب موافقتهما معا لاتخاذ أي قرار بشأن الأنشطة ذات الصلة بالترتيب

الحل:

1-رغم أن الشركة A بإمكانها منع أي قرار بشأن الأنشطة ذات الصلة، إلا أنها لا تسيطر على الترتيب، لأنها تحتاج لموافقة الشركةB فشروط الترتيب التعاقدي تتطلب على الأقل 75 % من حقوق التصويت لاتخاذ القرارات مما يعني ضمنيا، أن الشركة *A* و الشركة *B* لهما سيطرة مشتركة على الترتيب ، لأن القرارات بشأن الأنشطة ذات الصلة بالترتيب لا يمكن أن تتخذ بدون موافقة كل من منهما.

2- رغم أن الشركة Aبإمكانها منع أي قرار بشأن الأنشطة ذات الصلة بالترتيب، إلا أنها لا تسيطر على الترتيب، لأنها تحتاج لموافقة الشركة B أو الشركة C فشروط الترتيب التعاقدي تتطلب، على الأقل، 70 % من حقوق التصويت لاتخاذ القرارات، ومن جهة أخرى هناك أكثر من توليفة من حقوق التصويت يمكن من خلالها اتخاذ القرارات ذات الصلة بالترتيب: A و B، أو A و C.

3-لا يمكن لأي شركة منع أو اتخاذ قرار بشأن الأنشطة ذات الصلة بالترتيب، فكل شركة تحتاج لأصوات شركتين أخريتين على الأقل، لأن شروط الترتيب التعاقدي تتطلب، على الأقل، 75 % من حقوق التصويت لاتخاذ القرارات، ومن جهة أخرى هناك أكثر من توليفة من حقوق التصويت يمكن من خلالها اتخاذ القرارات ذات الصلة بالترتيب، وبالتالي فإن الترتيب لا يعتبر ترتيبا مشتركا.

4- يمكن للشركة A منع أو اتخاذ القرارات بشأن الأنشطة ذات الصلة بالترتيب دون الحاجة لحقوق التصويت للشركتين الأخريتين، لأن ذلك يتطلب 51 % ،على الأقل، من حقوق التصويت، غير أن الاتفاق الموقع بين A و B يتطلب موافقتهما معا لاتخاذ أي قرار بشأن الأنشطة ذات الصلة بالترتيب وبالتالي فإن الشركة A و الشركة Bلهما سيطرة مشتركة على الترتيب.